

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات®

تحسن قوي في ظروف الأعمال التجارية وسط نمو سريع في الطلبات الجديدة والتوظيف

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات®

معدل موسمياً. <50 = تحسن من الشهر الماضي



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.
تم جمع البيانات خلال الفترة من 9 إلى 23 أكتوبر 2025.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض: "سجل القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية تحسناً ملحوظاً في ظروف الأعمال التجارية خلال شهر أكتوبر، حيث ارتفع مؤشر مدراء المشتريات إلى 60.2 نقطة، مسجلاً بذلك واحدة من أقوى القراءات منذ أكثر من عشر سنوات. ويعزى هذا التسارع إلى زيادات كبيرة في الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف، مما يعكس رخصاماً مستداماً في الطلب واستمراراً لفورة الاقتصاد غير المنتج للنفط. وتشير أحدث نتائج الدراسة إلى بداية قوية للربع الأخير من العام، مدرومة بالطلب المحلي والخارجي."

"شهد نمو الأعمال الجديدة تحسناً للشهر الثالث على التوالي، حيث أفاد ما يقرب من نصف الشركات التي شملتها الدراسة بارتفاع مبيعاتها. ويعزى هذا التحسن إلى الظروف الاقتصادية المواتية، واتساع قاعدة العملاء، وارتفاع مستويات الالستثمار الأجنبي، لا سيما من أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا. ويسلط الارتفاع المستمر في طلبات التصدير الضوء على تزايد القدرة التنافسية للشركات السعودية والتقدم المحرز في إطار جهود التنويع الاقتصادي الجارية."

"شجع ارتفاع الطلب الشركات على توسيع إنتاجها وزيادة طاقتها العاملة بأسرع وتيرة منذ عام 2009، حيث عززت الشركات قدرتها على تلبية أعباء العمل الجديدة. كما ازداد نشاط الشراء والمزادات، فيما استمر تحسن مواعيد تسليم الموردين، مما يعكس كفاءة التنسيق ومرنة سلسلة التوريد."

"بالنظر إلى المستقبل، لا تزال الشركات غير المنتجة للنفط واثقة في مستقبل النمو. ويأتي هذا التفاؤل مدفوعاً بالطلب المحلي القوي ورغم المشاريع الجارية. ورغم استمرار بعض المخاوف بشأن التكاليف والمنافسة، إلا أن المعنويات العامة لا تزال إيجابية للغاية، مما يعكس الثقة في استمرار نمو الاقتصاد وقومة القطاع الخاص غير المنتج للنفط".

النتائج الأساسية

مؤشر مدراء المشتريات يرتفع إلى 60.2 نقطة، وهو ثالٍ أعلى مستوى له منذ أكثر من 11 عاماً
ارتفاع حاد في الأعمال الجديدة يدفع نمو الإنتاج
نمو التوظيف يبلغ أعلى مستوىاته منذ شهر نوفمبر 2009

حقق القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية واحداً من أفضل معدلاته منذ عام 2014 في شهر أكتوبر، حيث تحسنت ظروف التشغيل بشكل كبير وسط زخم الطلب المتزايد ونشاط التوظيف القوي. وقد شهدت مستويات الإنتاج توسيعاً كبيراً، في حين زادت الشركات من مخزونها مع تحسن ظروف الإمداد. ومع ذلك، تتسارع الضغوط على تكاليف مستلزمات الإنتاج في شهر أكتوبر، مما دفع الشركات إلى رفع أسعار إنتاجها بأكبر معدل في أكثر من عامين.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات® (PMI®) المعدل موسمياً. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%), الإنتاج (25%), التوظيف (20%), مواعيد تسليم الموردين (15%), ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

شهد مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي ارتفاعاً كبيراً في شهر أكتوبر، حيث ارتفع من 57.8 نقطة في شهر سبتمبر إلى 60.2 نقطة في شهر أكتوبر، وبالتالي ارتفع أكثر فوق مستوى لا 50 نقطة المحاذير. وأشارت القراءة إلى تحسن ملحوظ في أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وجدير بالذكر أن معدل التحسن كان ثالٍ أسرع معدل منذ شهر سبتمبر 2014، حيث سجلت دراسة شهر يناير ارتفاعاً أكثر حدة خلال هذه الفترة.

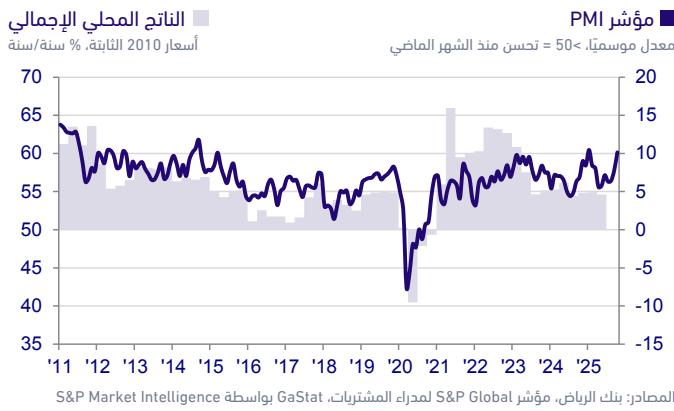
تسارعت وتيرة نمو الطلبات الجديدة التي تلقتها الشركات غير المنتجة للنفط للشهر الثالث على التوالي في شهر أكتوبر، حيث أفادت 48% من الشركات التي شملتها الدراسة بتحسين المبيعات، مقابل 4% فقط من الشركات المشاركة أشاروا إلى تراجع، وأرجعت الشركات نمو المبيعات إلى عدة عوامل، منها تحسن الظروف الاقتصادية، وارتفاع أعداد العملاء، وزيادة الاستثمار الأجنبي.

ارتفعت مستويات الإنتاج بشكل ملحوظ في شهر أكتوبر، مدرومة بزيادة تدفق الأعمال الجديدة. وقد ازداد النمو في النشاط التجاري بسبب ارتفاع أعداد القوى العاملة إجمالاً. فيعد سلسلة من النمو القوي تاريخياً في الأشهر الأخيرة، تتسارع وتيرة خلق فرص العمل في شهر أكتوبر، مسجلة أكبر زيادة منذ ما يقرب من 16 عاماً. وأشارت التقارير المتداولة إلى أن الشركات قامت بالتوظيف بشكل رئيسي لزيادة القدرة الإنتاجية والتعامل مع حجم الأعمال المتزايدة. وعلى الرغم من زيادة حجم الأعمال الجارية في شهر أكتوبر، إلا أن معدل التراكم كان هامشياً فقط.

PM®

by S&P Global

بنك الرياض
Riyad Bank



ديمة التركي
خبير اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: 2478 3030-401-11-966+
deema.aiturki@riyadbank.com

كريكي كورانا
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +91-971-101-7186
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة
[لفرءة سياسة الخصوصية، هنا](mailto:press.mi@spglobal.com)

الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
كبير اقتصادي
بنك الرياض
هاتف: 2467 966-11-401-3030 داخلية:
naif.al-ghaith@riyadbank.com

ديفيد أوبن
خبير اقتصادي أول
S&P Global
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

أدت زيادة أعباء العمل إلى ارتفاع مستويات الشراء في بداية الربع الرابع، إلى جانب تكثيف الجهود لزيادة المخزون. في الواقع، ارتفع مخزون مستلزمات الإنتاج بأسرع معدل في سبعة أشهر. وعلى الرغم من الضغوط المتزايدة على الموردين، فقد انخفضت مدد التسلیم الإجمالية في شهر أكتوبر، حيث أشارت الشركات في كثير من الأحيان إلى العلاقات القوية مع الموردين كعامل رئيسي لدعم كفاءة سلسلة التوريد.

أشارت بيانات شهر أكتوبر إلى ارتفاع معدل تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج في القطاع الخاص غير المنتج للنفط السعودي، وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً جزئياً بارتفاع حاد في تكاليف الأجور، وسط تقارير عن مراجعة الرواتب ودفع المكافآت. وأشارت الشركات أيضاً إلى ارتفاع أسعار الشراء المرتبطة بارتفاع تكاليف المواد الخام المستوردة. وأشارت الشركات التي تواجه ارتفاعاً في التكاليف التشغيلية إلى أن ذلك كان عاملاً رئيسياً وراء زيادة أسعار الإنتاج. وبشكل عام، ارتفعت أسعار المنتجات بأسرع وتيرة منذ شهر مايو 2023.

أخيراً، ظلت توقعات نشاط الأعمال بين الشركات غير المنتجة للنفط إيجابية في شهر أكتوبر، على الرغم من أن الثقة كانت أقل قليلاً مما كانت عليه في شهر سبتمبر. وأشار التقرير إلى الطلب القوي في السوق، وأعمال المشاريع الجارية، ومبادرات الاستثمار الحكومية باعتبارها دوافع رئيسية للنفاذ. رغم أن بعض الشركات أعربت عن مخاوفها من أن الضغوط التنافسية قد تشكل مخاطر على النمو.

نبذة عن بنك الرياض:
بنك الرياض هو أحد أكبر المؤسسات المالية العربية في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط. بدأ نشاطه في العام 1957، ويبلغ أصل المال 30 مليار ريال سعودي. يعود الفضل في نجاحنا وتطور أعمالنا إلى المهنية العالية لموظفينا البالغ عددهم أكثر من 5,900 موظف وموظفة، نفخر بهم في تحقيق نسبة موافقة تصل إلى 94% هي الأعلى ضمن الشركات المالية العاملة في السوق السعودي. نقدم في بنك الرياض مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات المصرفيه الإسلامية والتقليدية لعملائنا من الأفراد والشركات والمؤسسات الناشئة، ونحرص في ذلك على توظيف قاعدتنا الراسمالية القوية وخبرتنا العربية للقيام بدور متفرد في مجال التمويل، وقد بز بنك الرياض فريقاً رائد نظم وشارك في العديد من عمليات التمويل المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. www.riyadbank.com

S&P Global
S&P Global (مزها) في بورصة نيويورك: تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والمؤسسات المالية والخدمات والخبرات والتكنولوجيا حتى تتمكنوا من اتخاذ القرارات عن فناء. ومن طلبات المساعدة عاملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتجهيزهم في مجالات البيئة والمجتمع وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد. تفتح فرصاً جديدة وتغطي على التحديات ونسعى من تقدم العالم إلى الأمام. تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالمياً للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعابر والتليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال وأساليب والسياسات على مستوى العالم. وعم كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات® (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو بأيام وسبلها كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي خطأ، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأثير البيانات، أو أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير، أو العارض، أو النتائج التي تنتهي عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات™ و PMI® هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو شركتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Ratings وليس بواسطة S&P Global Market Intelligence. S&P Global Ratings هي شركة مقرها في لندن، إنجلترا، وهي مسؤولة عن المحتوى المنشورة على موقعها الإلكتروني. لا يتحمل S&P Global Ratings أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارض، أو النتائج التي تنتهي عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات™ و PMI® هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو شركتها التابعة.